

تكاملية الادوار في وقف اشتعال الاسعار

محمود ابو شنب

حددت وزارة الاقتصاد الوطني مؤخرأ ستقف اسعار ثماني سلع اساسية تتنزع ل ٣٣ سلعة، تشكل الثقل الاكبر في سلة المستهلك الفلسطيني، اضافة الى الغاء العمل بنظام الوكالات الحصرية، الذي يفتح باب المنافسة على مصراعيه امام التجار، وينهي ايضا مبدأ الاحتكار ولو كان جزئياً بمفهومه الخاص، كما انه لن يبقئ أي عصفور فوق الشجرة، جميعها ستكون في شباك الحكومة عند احكامها السيطرة عليها، ومنعها لمحاولات الهروب من هذه الشباك. فهذه الخطوة الجريئة تسير بالاتجاه الصحيح في حال رافقها مجموعة من الاعتبارات العملية، والتطلبات الاجتماعية تجاه ضبط وتنظيم السوق الداخلي، في ظل الازمة المالية الخانقة التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لتأكيكات وتقديرات تقرير البنك والنقد الدوليين، وتوصياتهم للدول الناحة بالتحرك سريعاً لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. في بداية الأمر لابد من مكاشفة حقيقية وصريحة من قبل النيابة العامة، الجاه تعاملها مع ملفات المخالفين، خصوصاً ان وزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات الشريكة معها احوالت خلال الاثني عشر للناضية للنيابة العامة عشرات المخالفين للقوانين والأنظمة للعمول بها على خلفيات متعددة أبرزها الاتجار بأغذية فاسدة، بالمقابل فإننا لم نسمع اين يذهب هؤلاء المخالفون بعد رفع ملفاتهم؟ خصوصاً ان اكثر العقوبات لا تكون رادعه بل مشجعه احياناً على الاستمرار بالجرم. فلماذا لا نطبق قانون حماية المستهلك في مثل هذه الجرائم؟ والى متى سنبقى نعالج قضاياها بالمخالفات النادية فقط؟ الم يحن الوقت لإعادة النظر بنظام العقوبات للعمول به؟

وكي نلمس فاعلية وتأثيراً حقيقياً لهذه الإجراءات وغيرها على المدى البعيد، يتوجب على الحكومة الفلسطينية أن تعيد النظر بالوازنة المالية للخصصة لطواقم حماية المستهلك الذين يبذلون جهوداً مضمنية في ضبط وتنظيم السوق الداخلي، والسعي الدائم والأكيد لحماية المستهلك من أي مكره قد يحدث له، ومن عمليات الاحتكار والاستغلال، بأقل الامكانيات المتاحة لديهم، خصوصاً ان حماية المواطنين من الاغذية المغشوشة والتالفة، ومحاولات الاستغلال لهم لا تقل اهمية عن الامن ومقوماته، لذلك لا بد من احدات نظارقه عادلة في ذلك.

وتبقى جهود الحكومة الفلسطينية قاصرة، ما لم تقابل بتعاون وتجاوب حقيقي من قبل مؤسسات القطاع الخاص التي يقع على عاتقها مسئوليات في ضبط وتنظيم السوق الداخلي، وأخذ مزيد من الاجراءات الرامية الى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، والترويج لها، وبما يمكنها من منافسة المنتجات المستوردة، والوصول الى مختلف الاسواق العالمية، بالتوازي مع مجموعة البرامج التي تنفذها الحكومة الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص من شأنها ان تساهم في تأهيل وتحديث الصناعة الفلسطينية بمختلف جوانبها.

ولإنجاح الاجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة الفلسطينية، لابد من تعاون للمستهلك الفلسطيني مع طواقم حماية المستهلك والأجهزة الرقابية ومساعديها في اداء مهامها كي تتمكن من الضي قدماً في المحافظه على سلامته وصحته اولاً، وحمايته من الممارسات غير السوية لتانياً، ولا بد ايضا من كسر الصورة النمطية عن المنتجات الوطنية خصوصاً ان البعض منها يتمتع بدرجة عالية من الجودة، كما ان تغيير نمط الاستهلاك عامل مهم في مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، مع الاعتماد التدريجي على الذات بجوانبه المختلفة.